

## تقارير حقوق الإنسان لعام 2015 - تصدير الوزير

تشير نسخة عام 2015 من التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان إلى وجود أزمة حوكمة عالمية. فنحن نشاهد في كل بقعة من بقاع العالم توجهاً متسارعاً من قبل دول وجهات فاعلة من غير الدول، على حد سواء، لإغلاق الفسحة المتوفرة للمجتمع المدني، وتقييد حرية الإعلام والإنترنت، وتهميش أصوات المعارضة، وفي أقصى الحالات، قتل الناس أو إجبارهم على مغادرة أوطانهم. وإذ يراقب البعض هذه الأحداث يراوده هاجس بأن الديمقراطية في حالة تراجع، ولكن الواقع هو أن هذه الأحداث هي رد فعل على تقدم المثل الديمقراطية - على ازدياد مطالبة الناس من كل ثقافة ومنطقة بحكومات تستجيب لمطالب الشعب.

وتقوي الأمثلة التي يتضمنها هذا التقرير، والتي كثيراً ما تكون مُحبطة، من عزمنا على تعزيز الحريات الأساسية، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتشجيع المحاسبة عليها. ونحن نقوم بذلك لأن ذلك هو التصرف القويم ولأن ذلك يعزز اهتمامنا بإيجاد عالم يعمه مزيد من السلام. إن الناس في كل مكان يريدون أن يكونوا أحراراً وأن يملكوا زمام أمورهم. وفي حال حرمانهم من الحقوق الأساسية والكرامة سيهبون مدافعين في نهاية الأمر عما يريدونه كما شاهدنا من سوريا إلى سري لانكا، ومن بورما إلى نيجيريا. وبالتالي فإن الخيار الذي تقدمه بعض الحكومات بين الحرية والاستقرار هو خيار زائف، لأن الحرية هي أساس الاستقرار الدائم.

لقد شاهدنا هذا العام انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وأعمالاً إجرامية أخرى ارتكبتها جهات فاعلة من غير الدول مثل داعش وبوكو حرام والشباب وطالبان والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية وجهات أخرى. وتضمنت سلسلة الانتهاكات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي استهدفت أقليات دينية في العراق وسوريا. ولا تأتي الجهات الفاعلة من غير الدول التي تستخدم العنف من فراغ: إنها تزدهر حين يندم وجود مؤسسات للدولة فعالة وجديرة بالثقة، وحين يتم سد سبل التعبير الحر السلمي عن الرأي، وحين تفتقر أنظمة المحاكم إلى المصداقية، وحين تغرس القوات الأمنية التي تعمل بدون ضوابط الخوف في نفوس السكان، وحين تتصف حتى المعاملات اليومية الأساسية جداً بين المواطنين وحكومتهم بالفساد.

واصل التقرير هذا العام تعقب تواصل ضعف المؤسسات التي تعزز حقوق الإنسان والديمقراطية. وقد اتخذت الحكومات في الكثير من البلدان إجراءات صارمة ضد الحريتين الأساسيتين للتعبير وتشكيل الجمعيات والانضمام إليها من خلال سجنها الصحفيين لكتابتهم تقارير ناقدة، أو فرضها قيوداً صارمة على المنظمات غير الحكومية أو إغلاقها لترويجها ما يُفترض أنه "إيديولوجيات أجنبية" مثل حقوق الإنسان العالمية. إن رسالتنا إلى هذه البلدان هي أن الصحافة الحرة والمجتمع المدني المفتوح لا يهددان العملية الديمقراطية إطلاقاً بل يشكلان صمام إطلاق الديمقراطية المزدهرة وقوام حياتها.

كما أشرنا إلى التوجه المثير للقلق المنتشر لدى بعض الزعماء المنتخبين الذين قوضوا مؤسسات ديمقراطية موجودة، وذلك على سبيل المثال عبر اتخاذ خطوات لقمع المعارضة أو بالتحايل على العملية الانتخابية أو بإضعاف الجهاز القضائي، وذلك في أحيان كثيرة كمحاولة لإدامة استمرارية حكمهم.

وكان للفساد، الذي كثيراً ما كان يمارس مع الإفلات من العقاب، تأثير مدمر على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. فالمؤسسات تفقد مصداقيتها عندما لا يعود بإمكان الناس توقع وجود قضاء عادل ونزيه يتناول شكاواهم، أو الحصول على الخدمات الحكومية الأساسية بدون دفع رشوة، أو المشاركة في العملية السياسية بدون تفويض الفساد لحقهم الانتخابي. إذ يتعين أن يكون لدى الشعوب ثقة في مؤسساتها كي تزدهر مجتمعاتها.

إن ما يتضمنه هذا التقرير يجدد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان العالمية، وبدعم المجتمع المدني والدفاع عنه في جهوده السلمية الرامية إلى إخضاع الحكومات للمساءلة، وبالعامل مع شركائنا على دفع عجلة السلام والتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وبهذا، أرفع اليوم التقرير القطري لوزارة الخارجية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2015 إلى الكونغرس الأميركي.

John F. Kerry  
Secretary of State